

الميثاق الثوري لسلطة الشعب السودان 2022

يتكون من المرتكزات التالية:

- (1) الإعلان السياسي.
- (2) سلطة الشعب.
- (3) ميثاق الشرف السياسي والأحكام العامة.
- (4) برنامج الفترة الإنتقالية.
- (5) الدستور الإنتقالي.

المرتکز الأول

الإعلان السياسي

نحن لجان المقاومة والقوى الثورية المؤمنة بالتغيير الجذري الموقعون أدناه نعلن التزامنا بالميثاق التالي لضمان السلطة الحقيقية للشعب خلال الفترة الإنتقالية والتنسيق الفعال بيننا والالتزام بالنضال من خلال الوسائل السلمية لتحقيقها مهما كان ثمن ذلك.

ديباجة:

الميثاق الثوري هو وثيقة سياسية لبدء عملية سياسية جذرية واسعة، هدفها النهائي بلورة رؤية سياسية وطنية موحدة حول طبيعة الدولة والحكم والاقتصاد وتداول السلطة. هذه الرؤية السياسية تُشكّلها قواعد الشعب عن طريق عمليات المناقشات العامة والمفتوحة، التي تنظمها لجان المقاومة والنقابات المنتخبة والقوى الثورية الأخرى المؤمنة بالتغيير الجذري وفقاً للرؤية العامة للميثاق الثوري. إن الميثاق هو نتيج لنضالات المقاومة الشعبية منذ إعلان الإستقلال في 1956م وفي سياق المقاومة الخاص بثورة ديسمبر 2018م. يمثل هذا الميثاق الثوري حجر الزاوية في ترجمة الفعل الثوري إلى رؤية سياسية واضحة ومتماسكة، وبداية عملية تحويل السلطة إلى الشعب بانتزاعها من النادي السياسي النخبوي (التقليدي والحديث)، الذي يخدم أهداف تحالف التبعية للأطماع الخارجية ضد مصالح الغالبية العظمى من الشعب السوداني.

ويشكّل هذا الميثاق الخطوة الأولى في الخروج من الأزمة السياسية المزمنة، والتي وصلت مآلاتها إلى تحول السودان إلى دولة نزاعات أهلية ومجاعات وجيوش إرتزاق وفقدان كامل للسيادة الوطنية. وفي سياق المرحلة الإنتقالية القادمة نعرّف السيادة بوصفها سلطة ديمقراطية يمارسها الشعب في هياكلها المختلفة المتمثلة في

المجالس التشريعية (المحلية، الولائية) والمجلس التشريعي القومي ومجلس الوزراء والسلطة القضائية والنيابية، عبر المشروعية الدستورية المتمثلة في الدستور الإنتقالي الذي يحكم الفترة الإنتقالية ويحدّد ملامحها.

يتكون هذا الإعلان من:

أ/ المقدمة: تناقش المقدمة الدولة السودانية الحديثة في سياق تحديد الإطار المفاهيمي لتحليل المشكلة السودانية تاريخياً وتضع خلفية عامة للمشكلات والحلول.

ب/ بنود الإعلان السياسي؛ ويتكون من البنود التالية:

1. تعريف الفترة الإنتقالية.
2. الأهداف العامة للفترة الإنتقالية.
3. المشروعية الدستورية وشكل الحكم في الفترة الإنتقالية.
4. الإقتصاد.
5. العدالة الجنائية والعدالة الإجتماعية.

ج/ الرؤية السياسية والمفاهيمية لقضايا الفترة الإنتقالية: تُفصّل بشكل موسع وتضبط وتحدّد المفاهيم الواردة في هذا الإعلان إنطلاقاً من تحليل تاريخي إجتماعي (إقتصادي وسياسي) للدولة السودانية الحديثة وإتجاهات صراعاتها العامة.

أ/ المقدمة

لا يمكن فهم الصراع السياسي السوداني بمعزل عن تشريح السياق التاريخي لتشكّل الدولة السودانية في الحقب الإستعمارية (التركي المصري - الإنجليزي المصري) الذي كان دافعة النهب والسيطرة على الموارد المحلية عبر هندسة نسيج إجتماعي جديد من مجموعة الدويلات والممالك المختلفة ثقافياً وهوياتياً ودينياً بشروط إستعمارية، عبر تفكيك البناء الأساسي للمجتمعات وخلق حدود جغرافية جديدة تم التمييز فيها بين تلك المجتمعات إثنياً ودينياً وثقافياً عبر الإستعانة بالمؤسسات التقليدية والحديثة. تتسم دولة ما بعد الإستعمار في السودان والتي كانت وما تزال ذات طبيعة عنفية قائمة على سياسات الإخضاع والإنصهار والإستحواذ والإستتباع السياسي والإقتصادي والثقافي، ويتمظهر ذلك في الهيكل الإستعماري في الدولة السودانية الحديثة في عمل مؤسساتها وطبيعة السلطة الإحتكارية وطبيعة الإقتصاد الرأسمالي الريعي وعلاقات الإنتاج غير المتكافئة فضلاً على تدوير أنظمة النخب الإحتكارية وتداولها للسلطة المستمرة التي لا تزال تشكل جزء لا يتجزأ من القوائم الهيكلية للدولة، إن إستمرار مؤسسات النخب التقليدية والحديثة كالجيش والخدمة المدنية والإدارات

الأهلية ومختلف مؤسسات الحكم والأنظمة العدلية بشكلها مابعد الإستعماري سببه غياب المشروع الوطني التنموي الثوري الملبي لتطلعات الشعب السوداني والذي يتناقض وجوده مع مصالح النخب المحلية ورؤس الأموال الأجنبية.

إستندت الدولة السودانية الحديثة على الموانع الهيكلية "العرق، الدين، الثقافة والنوع" المورثة منذ الحقب الإستعمارية، والتي أدت الى نزاع الأراضي والموارد الذي إستند بصورة جوهرية على عدم الإعتراف بالتنوع والمنطق الداخلي للتطور الطبيعي للسكان عبر الفرض القهري للهوية الأحادية وأسلمة جهاز الدولة الذي أدى الى غياب الوجدان المشترك ومراكمة المظالم التاريخية المفضية للحروب والتهجير والنزوح وبذلك إنقسمت مجموعات قبلية كبيرة بين الدول في أفريقيا بسبب التقسيم الأجنبي للحدود وزادت معدلات العنف بين المكونات المحلية بالإضافة الى التأثير الذي يخلفه التدهور البيئي وموجات الجفاف ودورات المجاعات حيث تعقب كل مجاعة دورة عنف كبيرة.

إن تحقيق السلام والإستقرار يتطلب وجود مشروع وطني إقتصادي وسياسي تنموي ثوري جامع يعيد صياغة أسس التعاقد الإجتماعي على أساس المواطنة والحقوق المتساوية ويتصدى لجزور أزمة الحرب والسلام، على أساس المصالح الوطنية المشتركة بين السودانين؛ ويقدم هذه المصالح المشتركة على جميع المصالح الأخرى.

لذلك نعتبر أن إستعادة السيادة الوطنية بشكل كامل هو أول خطوة في طريق التحول الديمقراطي والتنمية العادلة، وأن إستعادة السيادة وسلطة الشعب هي معركتنا الأساسية ضد الديكتاتورية؛ لأن ثورة ديسمبر هي ليست ثورة ضد النظام البائد واللجنة الأمنية فقط، بل هي ثورة مشروع وطني جذري يوحد السودانين على أساس دولة المواطنة والحقوق المتساوية ويعيد لهم قرارهم وإستقلالهم السياسي والإقتصادي في دولة مدنية ديمقراطية.

ب/ بنود الإعلان السياسي

أولاً: تعريف الفترة الإنتقالية: هي الفترة التي تلي سقوط النظام الشمولي بالثورة الشعبوية السودانية السلمية، وهو النظام القائم على تحالف اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ وحلفائها من الميليشيات والحركات العسكرية والنخب التقليدية والحديثة قبل وبعد 25 أكتوبر 2021م. تتأسس الفترة الإنتقالية دستورياً على الدستور الإنتقالي ويتم التوقيع عليه بواسطة القوى المؤمنة بالتغيير الجذري الموقعة على الميثاق الثوري لسلطة الشعب.

ويقوم نظام الحكم في الفترة الإنتقالية على النظام اللامركزي الذي يؤسس دستورياً للحكم المحلي. وتمهد الفترة الإنتقالية لعملية الإنتخابات، وتنتهي بتسليم السلطة للحكومة المنتخبة. تستمر الفترة الإنتقالية لمدة أربعة

سنوات تتخذ فيها الحكومة الثورية الإنتقالية حزمة من الإجراءات الضرورية لعملية التحول الديمقراطي، ويجب أن تتم على أساس رؤية عامة موحدة تحكم المشروع الوطني التنموي الثوري القائم على السيادة الوطنية المتفق عليها في هذا الميثاق الثوري وفي الدستور الإنتقالي.

ثانياً: الأهداف العامة للفترة الإنتقالية:

1. الإتفاق على ركائز وأسس المشروع الوطني التنموي الثوري الجامع الذي يشكّل الأساس لدستور وطني ديمقراطي دائم يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، ومشروع نهضة وطنية تنموية ثورية بعيدة المدى تحقق العدالة الإجتماعية في دولة ذات سيادة وطنية كاملة.
2. تأسيس سلام شامل لكل السودانين عبر مؤتمر للسلام يضمن العودة الطوعية للنازحين واللاجئين والمهجرين إلى قراهم الأصلية ضمن خطة تنموية ثورية توفر الأمن وتؤمن الخدمات الأساسية وحق العمل لجميع السكان، كما يلزم الشروع في عمليات تشاور واسعة مع جميع المكونات الإجتماعية في الرّيف حول مشكلة الأرض والحيازات التاريخية والتوافق على سبل حلها ومن ثم تقنين التوافق في شكل تعديلات على قانون الأراضي والحواكير.
3. السيطرة على الموارد، ومحاربة فساد الدولة الهيكلي، والفساد السياسي وسياسات التمكين التي تمت في فترة حكم الإنقاذ والفترة الإنتقالية منذ 11 أبريل 2019م، ووقف التدهور الإقتصادي والمعيشي (سياسات التّشفّ ورفع الدعم)، وإعادة ترتيب الأولويات في الصرف لصالح الخدمات الأساسية للصحة والتعليم والبنى التحتية والخدمات العامة، بهدف إرساء دعائم العدالة الإجتماعية القائمة على تفكيك دعائم التّمكين وإحتكار المصالح.
4. تملك الرّيف قراره السياسي والإقتصادي عبر أنظمة الحكم المحلي التي تتيح للرّيف الإستفادة القصوى من موارده المحلية للتنمية وفق المشروع الوطني التنموي الثوري الملبي لتطلعات الرّيف السوداني المتفق عليه في هذا الإعلان السياسي وفي الدستور الإنتقالي. إضافة إلى تعزيز وتوطين أنظمة وثقافة الحكم المحلي لتعزيز الصلة المباشرة بين المواطنين وأجهزة الدولة بحيث يحدث إختراق تدريجي في مشكلة التمثيل السياسي لمكونات الرّيف والتي صادرت فيها القرار مؤسسة الإدارة الأهلية. ولذلك تكمن أهمية المجالس المحلية في بناء علاقة جديدة بين المواطن والدولة تتجاوز المؤسسات التقليدية.
5. إعادة هيكلة الأجهزة النظامية وحلّ جهاز الأمن ومحاسبة عناصره وبناء جهاز جديد تنحصر مهمامة بجمع وتحليل المعلومات، حل وتسريح الميليشيات بما فيها الدعم السريع مع حل وإعادة دمج جيوش

- الحركات المسلحة وفقاً لبرامج الDDR، تشمل إعادة الهيكلة مراجعة قوانين قوات الشعب المسلحة من حيث المهام والاختصاص وحجم القوات وصولاً لجيش وطني موحد.
6. السيطرة على الانفلات الأمني وتقليص خريطة العنف وتحجيم إنتشار الأسلحة لدى مختلف المواطنين والفصائل والمؤسسات غير الرسمية.
7. وضع الإطار المفاهيمي والقانوني واللوجستي والإداري لبدء عمليات العدالة الإنتقالية، التي تبدأ بالعدالة الجنائية لكسر دائرة العنف والإفلات من العقاب الذي يشجع على إستمرار العنف، كما تتضمن العدالة الإنتقالية عمليات المصالحة الشعبية بين المكونات الإجتماعية المختلفة خصوصاً في مناطق النزاعات.
8. التأسيس فوق الدستوري للحريات العامة والحقوق وفق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.
9. قيادة عملية التحوّل الديمقراطي عبر إرساء هياكل ومؤسسات النظام السياسي الجديد القائم على تحويل طبيعة السُلطة من سلطة مركزية نخبويّة إلى سلطة قاعدية شعبية قائمة على الديمقراطية والسيادة الوطنية، وتتمثل مؤسسات النظام السياسي الجديد في هياكل المؤسسات الرسمية (المجالس التشريعية، مجلس الوزراء، القضاء والنيابة، والمفوضيات)، وتوفير الحماية القانونية والدستورية للمؤسسات المدنية الشعبية الضرورية لعملية التحوّل الديمقراطي مثل النقابات ومنظمات المجتمع المدني القاعدية.
10. إجراء إحصاء سكاني شامل للسودان.
11. تأسيس دستور دائم للسودان.

ثالثاً: المشروعية الدستورية وشكل الحكم في الفترة الإنتقالية:

يجب أن يكون شكل الحكم لا مركزياً في الفترة الإنتقالية ويضمن سلطات واسعة للولايات. الحكم المحلي هو القاعدة الأساسية لسلطة الشعب. يمثل الحكم المحلي مستوى السُلطة الذي يرتبط بصورة مباشرة بالمواطنين وخدماتهم، والمدخل للممارسة الشعبية للسُلطة وقيام المواطنين بإتخاذ القرار التشريعي والسياسي والإقتصادي على مستوى المحليات. لا بد أن يكون مستوى الحكم المحلي ديمقراطياً بالدستور، يُكوّن فيه المواطنون أجهزة السُلطة المحلية ويحاسبونها بصورة مباشرة. كما يجب أن تُخصّص لمستوى الحكم المحلي مصادر للإيرادات تتناسب مع حجم المسؤوليات المحليّة المخوّلة إليها تشريعياً، وتتم هيكلة أجهزة السُلطة المحلية بما يتناسب مع واقع كل محلية. بحيث تتمكن المحليّات خصوصاً في الأرياف من الإستفادة بشكلٍ عادلٍ من مواردها المحلية والسلطات المخوّلة لهم.

يَتكوّن هيكل السُّلطة في الفترة الإنتقاليّة من المجالس التشريعيّة (المحلية والولائيّة)، والمجلس التشريعي القومي الإنتقالي، مجلس الوزراء الإنتقالي، السُّلطة القضائيّة والنيابيّة الإنتقالية والمفوضيات. سيتم شرح هذه الهياكل وتكوينها أدناه. كما سيتم التطرّق لمسألة الإقتصاد والعدالة الإجتماعية والعدالة الجنائية في هذه الفقرة بصفتهم يمثلون قضايا محورية في شكل الحكم.

أ. 1. تكوين المجالس المحلية (قبل سقوط السُّلطة الانقلابية):

على القوي الموقعة على هذا الميثاق في جميع المحافظات مع القوي الثورية الأخرى المؤمنة بالتغيير الجذري وفقاً للرؤية العامّة لهذا الميثاق، عليهم الشروع في عمليات تكوين المجالس المحلية فوراً وقبل سقوط السُّلطة الانقلابية. وذلك لتجنّب تكرار سيناريوهات إختطاف الثورة بسبب الفراغ السّياسي نتيجة لغياب التّمثيل السّياسي الديمقراطي للقوي الثوريّة. الهدف من المجالس المحليّة تكوّن المجلس التّشريعي، من أجل تقادي حدوث أي فراغ سياسي، وفي حالة سقوط النظام قبل إجراء تكوين المجالس المحليّة يتم تكوين مجلس ثوري إنتقالي بممثل واحد تتوافق عليه القوي الموقعة على هذا الميثاق على المستوى الولائي (ممثل واحد لكل ولاية من ولايات السودان الثمانية عشر بالإضافة إلى ممثل واحد لمعسكرات النزوح) لإستلام السُّلطة وتسيير دولاب الدولة بشكل مؤقت لحين إكمال تكوين المجالس المحلية والولائيّة والمجلس التشريعي القومي الإنتقالي وهو محل السُّلطة الإنتقالية الحقيقية حسب الجدول الثوري.

أ. 2. آليات تكوين المجالس المحلية:

- تكوين المجالس المحلية لكل محلية هو عملية تُنظّمها القوي الثوريّة المؤمنة بالتغيير الجذري والموقعة على الميثاق الثوري لسلطة الشعب في المحلية، ويتم إختيار الممثلين/ت في المجلس المحلي عبر عملية تصويت مباشر وفق ما هو موضح في الميثاق الثوري لسلطة الشعب.

- يحق لجميع المواطنين/المواطنات الذين لا يقل عمرهم عن 18 عاماً المشاركة في عملية التصويت، على ألا يقل عمر المرشحين/المرشحات عن ثلاثة وعشرين عاماً.

ب. الدستور الإنتقالي: تستند الفترة الإنتقالية على دستور إنتقالي تصيغه القوي الموقعة على الميثاق الثوري لسلطة الشعب.

ج. هياكل السُّلطة الإنتقالية: تتكون السُّلطة الإنتقالية من ثلاثة أجهزة، تشمل المجلس التشريعي ومجلس الوزراء والسُّلطة القضائيّة والنيابيّة، وتتفصل تماماً صلاحيات هذه الأجهزة عن بعضها البعض؛ بحيث لا يتغوّل أي جهاز على سلطات وصلاحيات الأجهزة الأخرى (إعمالاً لمبدأ فصل السلطات).

1. المجلس التشريعي القومي الإنتقالي:

- هو السلطة العليا للدولة ويُشكّل المجلس وفق المنصوص عليه في الميثاق الثوري لسلطة الشعب.
- المحليات التي تقع ضمن حدودها معسكرات النّازحين لها حق الإحتفاظ بمقاعد شاغرة إلى حين إتمام عملية إختيار نواب من النّازحين/النازحات عبر التصويت المباشر، وهي العملية التي قد تأخذ وقتاً أطول بقليل بسبب الظروف الإستثنائية في معسكرات النزوح.
- يُرشّح ويُعيّن المجلس التشريعي القومي الإنتقالي رئيس/ة الوزراء، ويُشكل مجالس القضاء والنيابة والمراجع العام وفق ما هو مُوضح في الميثاق الثوري لسلطة الشعب.
- تُرشّح القوى المؤمنة بالتغيير الجذري والموقعة على الميثاق الثوري لسلطة الشعب قائمة لا تتعدى خمسة مرشحين بعد تطبيق شروط ومعايير الكفاءة والثورية، ويقوم المجلس التشريعي الإنتقالي بإختيار وتعيين أحد المرشحين لمنصب رئيس الوزراء.
- يُنظّم ويُشرف المجلس التشريعي القومي الإنتقالي على عمليات الإستفتاء الشعبي على الدستور الدائم المصاغ وفق توصيات المؤتمر الدستوري القومي.

2. السلطة القضائية الإنتقالية:

إن الجهاز القضائي بصيغته الحالية هو نظام معطوب وغير قادر على تحقيق العدالة. أولاً: يجب إعادة هيكلته لضمان إستقلالية القضاء، أي يجب ألا يخضع الجهاز القضائي لأي تأثير أيديولوجي أو سياسي أو أي من المصالح الخاصة شخصية كانت أو حزبية. ثانياً: قوانين السودان بوضعها الحالي، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ القانون الجنائي، قانون تنظيم العمل المصرفي وقانون الأحوال الشخصية. كلها غير عادلة، الشيء الذي يحتم مراجعتها ومواءمتها مع الدستور الإنتقالي وأهدافه العامة بما يحقق أقصى درجات العدالة والمساواة. هذه القوانين تحتاج إلى مراجعة خلال الفترة الإنتقالية من أجل ضمان حصول جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الأقليات والنساء، على حقوق متساوية مع الأعضاء الآخرين. إن التعديلات الفوقية للقوانين ظلّت مشكلة حاضرة في الممارسة السياسية؛ وللتغلب عليها يلزم إنخراط المجتمعات في مناقشات حقوقهم القانونية وصياغة المبادئ العامة التي تُحكّم القوانين.

3. مجلس الوزراء الإنتقالي:

- يقوم المجلس التشريعي القومي الإنتقالي بإختيار رئيس/ة الوزراء من جملة الترشيحات المقدمة للمجلس التشريعي القومي بالتصويت المباشر وفقاً للشروط والمعايير الثورية المتفق عليها في الميثاق الثوري.

- يتم ترشيح أعضاء مجلس الوزراء من قبل رئيس/ة الوزراء، ويعتمده/ا المجلس التشريعي القومي الإنتقالي بالتصويت المباشر وفقاً للمعايير والشروط الثورية المتفق عليها في هذا الميثاق.
- يتم ترشيح رؤساء المفوضيات من قبل رئيس/ة الوزراء وفق شروط ومعايير الكفاءة والثورية على أن يقوم المجلس التشريعي بإعتمادهم.

➤ الوزارات:

لضرورة تخفيض الصرف المالي على الجهاز الإداري ومحاصرة الفساد المالي والسياسي وتطوير الخدمة المدنية، يجب تخفيض عدد الوزارات والعودة إلى نظام الهيئات العامة، مثل الهيئة العامة للسكة حديد، الهيئة العامة للنقل الميكانيكي، الهيئة العامة للنقل النهري، الهيئة العامة للإتصالات والبريد، الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، الهيئة العامة للإمدادات الطبية، هيئة البحوث الزراعية والبيطرية، الهيئة العامة للمياه والكهرباء، الهيئة العامة للأشغال والإسكان، هيئة الري والحفريات، هيئة الموانئ البحرية والهيئة العامة للبيئة وغيرها.

على أن يتم ترشيح مدراء الهيئات من قبل الوزير/ة المعني/ة وفق شروط ومعايير الكفاءة والثورية ويعتمدهم رئيس/ة الوزراء، مع تبعية الهيئات فنياً للوزارة المعنية وإدارياً لمجلس الوزراء.

وعليه تُشكّل الوزارات الآتية:

1. وزارة الصحة.
2. وزارة التعليم والبحث العلمي.
3. وزارة التخطيط والإقتصاد والمالية.
4. وزارة الزراعة والغابات والثروة الحيوانية.
5. وزارة العدل.
6. وزارة الدفاع.
7. وزارة الخارجية والسيادة الوطنية.
8. وزارة الداخلية.
9. وزارة الموارد المائية والبنى التحتية.
10. وزارة الحكم اللامركزي والمحلي.
11. وزارة الصناعة والتجارة والإستثمار.
12. وزارة العمل والشؤون الإجتماعية.

13. وزارة الطاقة والتعدين والنفط.

14. وزارة الرياضة والثقافة والإعلام.

➤ المفوضيات:

لتجنب إخفاقات الجهاز التنفيذي في حل القضايا الجوهرية خلال الفترة الإنتقالية ونسبة لتقل وتعقيد مهام الفترة الإنتقالية مثل ملفات السّلام والعدالة والأجهزة النظامية، يجب إنشاء مفوضيات مستقلة لتعمل على هذه القضايا وفقاً للمشروع الوطني التنموي الثوري (والبرامج التفصيلية لكل مفوضية) المتفق عليه في الميثاق الثوري وفي الدستور الإنتقالي. يُكوّن هذه المفوضيات ويختار رؤسائها ويشرف على أدائها رئيس/ة مجلس الوزراء، ويقوم المجلس التشريعي القومي الإنتقالي بوضع التفويض الذي يُنظّم الصّلاحيات وأطر العمل الخاصّة بكل مفوضية، كما يتولى عملية المصادقة لإعتماد رؤساء المفوضيات ومجالسها، والمفوضيات

هي:

1- مفوضية السّلام:

مفوضية تختص بقضايا السّلام وتعمل على معالجة المظالم التاريخية، وتوجد المعالجات لإحقاق العدالة التنموية والإجتماعية والسياسية في المناطق المهمشة تنموياً ومناطق الحرب والنزاعات، وتُعالج جذور أسباب النزاعات وجبر الضّرر. كما تعمل على إرساء دعائم العدالة الإجتماعية والتميز الإيجابي لمناطق النزاعات.

• مهام وصلاحيات المفوضية:

1. حصر مناطق الحروب والنزاعات القائمة والمحتملة والمتضررين منها.
2. معالجة أسباب النزوح والحروب، وضمان مشاركة النازحين واللاجئين في السّلام وتعويضهم وعودتهم الطوعية الأمانة إلى مناطقهم الأصلية ومعالجة مشاكل الحواكير بالتعاون مع مفوضية الأراضي ومفوضية العدالة الإنتقالية.
3. الإعداد والإشراف على قيام مؤتمرات السّلام، والتي تسبقها مؤتمرات محلية وولائية للقضايا المحلية وتأسيس السّلام الشّامل بالسودان.
4. الإلتزام بمخرجات مؤتمرات السّلام والقضايا المحلية وتنفيذها.

2- مفوضية العدالة الإنتقالية:

مفوضية تختص بتحقيق العدالة الإنتقالية وتعمل على إنصاف ضحايا العنف الممنهج وإنتهاكات حقوق الإنسان، والإعتراف بما وقع من إنتهاكات ومظالم ضد المواطنين منذ 1956م، والتي أرتكبت

عن طريق العنف المباشر أو العنف الهيكلي: (العنف الديني، العرقي، الجنسي، الحكومي والأسري... الخ)، وتعمل علي تأكيد جبر الضرر والإعتراف بكرامة الأفراد وحقوق المجموعات المحلية. يشمل مفهوم العدالة الإنتقالية عمليات المصالحة الشعبية الواسعة وتحقيق السلام المجتمعي.

• مهام المفوضية:

1. حماية أسر الشهداء وضحايا الحرب والنزاعات والتعذيب والشهود من التهديدات والتأثيرات الخارجية والتي قد تمنعهم من الوصول لمحاكم عادلة، ومساعدتهم في الحصول على محاكم خاصة وعادلة.
2. بناء أجهزة الدولة على أساس المواطنة وحقوق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية.
3. ضرورة تبني العدالة الإنتقالية والتأكيد على عدم الإفلات من العقاب.
4. الوصول للضحايا الذين تعرضوا للإنتهاك أو أسر الضحايا بغرض رصد وتصنيف الإنتهاكات التي تعرضوا لها.
5. تقديم التعويضات لأسر الضحايا المادية والمعنوية مثل الإعترارات الرسمية والتكريم اللائق.

3- مفوضية الأراضي وترسيم الحدود:

تختص المفوضية بمعالجة قضايا الأراضي والتمتصلة بترسيم الحدود (داخل وخارج السودان حسب مقتضي الحال).

• مهام وصلاحيات المفوضية:

1. حصر وترسيم كل الأراضي الحكومية التي تسيطر عليها الأجهزة الحكومية.
2. حصر وترسيم كل الأراضي الحكومية الزراعية والسكنية.
3. مراجعة قوانين الأراضي منذ 1925م وصياغة قانون جديد للأراضي.
4. مراجعة قوانين الأراضي التي تقع في الحدود مع دول الجوار.

4- مفوضية إصلاح الخدمة المدنية:

مفوضية تختص بإعادة بناء وهيكله الخدمة المدنية على أسس الشفافية والمحاسبة واللامركزية، وفق القوانين المستندة على الدستور الإنتقالي. يتم تطوير المفوضية في صياغ المشروع الوطني التنموي الثوري لمعالجة المشكلات الهيكلية التي وسمت الخدمة المدنية منذ عمليات السّودنة في الفترة الاستعمارية. يجب معالجة مشكلات التّرهّل وغياب المُحاسبية وعدم الفعاليّة والحفاظ على حياديتها وقوميتها.

• مهام المفوضية:

1. حصر ومراجعة ملفات العاملين بالخدمة المدنية.

2. وضع خطط إستراتيجية لإدارة الخدمة وتأهيل كادرها.

3. تقديم خطط تطوير أنظمة الخدمة المدنية لبناء خدمة مُتطورة وحديثة.

5- مفوضية صناعة الدستور:

مفوضية مستقلة تقوم بصياغة مقترح دستور دائم للبلاد عبر مؤتمرات دستورية قاعدية/ محلية/ ولائية/ وقومية، تحدّد شكل الحكم والعلاقة بين المواطنين والدولة، علي أن يكفل الدستور حقوق المواطنة المتساوية للجميع وينظم العلاقة بين جميع السكان، يستند على أسس وطنية ويعتمد مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية كمبدأ فوق الدستوري، مع ضمان إستقلالية سيادة الدولة والقانون.

• مهام المفوضية:

1. إقامة حوارات وإجتماعات وسمنارات ومؤتمرات صناعة الدستور في كل السودان.

2. تثقيف المواطنين حول صناعة الدستور.

3. تلخيص مخرجات عملية صناعة الدستور وتحويلها لتوصيات وتقديمها كمشروع دستور للمؤتمر الدستوري.

4. طرح مشروع الدستور الدائم المقترح للإستفتاء العام لكل السودانين.

6- مفوضية هيكله القوات النظامية:

مفوضية مستقلة تقوم بإدارة عمليات حل وإعادة هيكلة القوات النظامية، وتحديد صلاحياتها وفق الدستور الإنتقالي، كما تقوم بإدارة عمليات الحل ونزع السلاح والتسريح والدمج للقوات العسكرية خارج مؤسسة القوات المسلحة، ويشمل ذلك جيوش الحركات المسلحة وجهاز الأمن والمليشيات بما فيها الدعم السريع، وإعادة هيكلة مؤسسة عسكريّة سودانيّة واحدة ذات عقيدة وطنية وكفاءة مهنيّة تعمل على حماية دستور السودان ونظامه الديمقراطي وحماية شعبه وحدوده.

7- مفوضية الإنتخابات:

مفوضية مستقلة تقوم بصياغة قانون الإنتخابات والإشراف على عملية التعداد السكاني وتقسيم الدوائر وإدارة عملية الإنتخابات ومراقبتها والإشراف عليها قبل نهاية الفترة الإنتقالية. وتضمن نزاهة وصحة العملية الإنتخابية وتضبط أداء الأطراف المتنافسة في الإنتخابات عبر لوائح تمنع الفساد السياسي خصوصاً إستخدام المال السياسي، الذي يُوظف للتأثير على نزاهة العملية الإنتخابية.

8- مفوضية مكافحة الفساد وإسترداد الأموال والأصول المنهوبة:

مفوضية مستقلة قائمة على أساس دستوري تُحارب الفساد بكل أشكاله، وتقوم بإسترداد الأموال العامة والأصول والممتلكات التي نهبت من خزينة الدولة في العهد البائد وخلال الفترة التي أعقبت

سقوطه في 11 أبريل 2019م وبعده. كما تقوم بتقديم كل من ثبتت عليه قضية فساد مالي أو مؤسسي إلى المحاكمة العادلة. تراجع مفوضية مكافحة الفساد منظومة القطاع العام والخاص والقوانين واللوائح المنظمة له (مع مراجعة كل العهود والإتفاقيات التي أبرمت منذ الثلاثين من يونيو 1989م)، وتضع الأسس المنهجية لمنع الممارسات الفاسدة في كل مؤسساته، وتضمن الشفافية والمحاسبية.

9- مفوضية تفكيك نظم القهر والتبعية:

مفوضية مستقلة معنية بضمان إنهاء التبعية الثقافية والإقتصادية والسياسية للخارج وتعزيز ثقة السودانيين والسودانيات بأنفسهم وإستقلالهم.

• مهام المفوضية:

1. وضع مناهج تعكس الحضارة والثقافة السودانية المتنوعة والتي تعزز الثقة والإعتزاز بالهُوية السُودانية.
2. المراقبة والإشراف على المنظمات الممولة إجنبياً ومحلياً لحماية الثقافة السودانية.
3. عرض حوارات وأنشطة إجتماعية لتعزيز إستقلالية وثقة السودانيين في أنفسهم.
4. مراجعة وإلغاء القوانين والنظم التعليمية والمناهج وجميع المؤسسات ذات الصلة التي تُكرّس للتمييز والدونية وإغتراب الذات السودانية.
5. العمل على إلغاء القوانين والإجراءات والممارسات المكرسة لقهر النساء.
6. العمل على حماية المنتج الثقافي والإرثي والحفاظ عليه.
7. تطوير اللغات المحلية بالتوازي مع اللغة الرسمية للدولة.

رابعاً: الإقتصاد:

- العامل الإقتصادي عامل أساسي في بناء دولة السيادة الوطنية السودانية لإرتباطه بملكية الموارد والعوامل الإجتماعية والسياسية الأخرى. في هذا السياق نرى أنه من الضروري إعادة هيكلة النظام الإقتصادي على حسب ما يتم الاتفاق عليه في البرنامج الإقتصادي. في إطار المشروع الوطني التنموي الثوري يجب على المجلس التشريعي القومي الإنتقالي في الفترة الإنتقالية التواضع على إجراءات وحلول متفق عليها لمشكلات ملكية الأراضي ونظام الحواكير والنظام الضريبي والمصرفي وعلاقات الإنتاج في الرّيف والقطاع غير الرسمي، كما يجب وضع الأسس والقيام بالقرارات والإجراءات اللازمة من أجل تغيير طبيعة الإقتصاد من اقتصاد ريعي لإقتصاد تنموي ناهض. والإقتصاد الريعي هو الإقتصاد القائم على إستخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن

والمحاصيل الإستراتيجية مثل الصمغ العربي وبيعها في السوق العالمي كمواد خام دون إخضاعها لإي عمليات معالجة صناعية تضيف قيمة مضافة. ينتشر هذا النمط في بلدان جنوب العالم (الأطراف) حيث يتم تصدير عدد كبير من المواد الخام للدول الصناعية بأرخص الأسعار للإبقاء على الشروط المتدنية للبنية التحتية وسياسة التسعير المتحكم بها عالمياً، بحيث يستحيل إجراء المعالجة الصناعية للموارد والإستفادة منها وبيعها بأسعار عادلة.

- بدء إعادة هيكلة النظام الإقتصادي في الفترة الإنتقالية تعتبر أساسية كي تتوقف سياسيات الإفقر التي تؤدي إلى العنف والنزاعات. لذا يجب أن تقوم إعادة الهيكلة على أساس التنمية المتوازنة القائمة على العدالة الإجتماعية بين كل أطراف السودانين/ت. يشمل التركيز على التنمية ضرورة العمل على ملكية موارد السودان للشعب السوداني، بحيث يتم إستخدام هذه الموارد بطريقة مستدامة وعادلة بيئياً لكسر حلقة العنف وصراع الموارد لمصلحة الشعب السوداني، بدلاً عن المصالح والأطماع الداخلية والخارجية التي تشمل النخب السياسية والمؤسسة العسكرية. كما يجب إعادة ترتيب أولويات الصرف بحيث تشمل القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية وقطاعات الصحة والتعليم والبيئة ليتم إستبدال ميزانية القوات النظامية بميزانية التنمية. بمعنى يجب تقليص الصرف على المؤسسة العسكرية بشكل كبير، وزيادة الصرف على القطاعات التي تم ذكرها.
- لضمان التركيز على التنمية والعدالة الإجتماعية يجب التراجع الكامل عن برامج التكيف الهيكلية أو ما يسمى بسياسات التقشف ورفع الدعم المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي، وتبني خطط وبرامج إسعافية لمعالجة أزمات الإحتياجات الضرورية وإستعادة القطاعات الصناعية والأراضي التي تمت خصصتها، بحيث يتم إدارتها من قبل الدولة والمحليات. مشكلة وتحديات جدولة الديون يجب التعامل معها وفق شروط إعفاء الديون المنصوص عليها في سياسات التفضيل حسب الظروف الإستثنائية للدول المدينة، وتتنطبق هذه الشروط على السودان، إضافة لتبني تنمية تعتمد على الموارد المحلية القائمة على إستغلال الموارد المتعددة بطريقة منهجية وعادلة وخالية من الفساد.

- يجب إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والبنك المركزي عبر قوانين وإجراءات منظمة يتم وضعها خلال الفترة الإنتقالية. كما يجب التأكيد على هيمنة وزارة المالية على المال العام وإستعادة شركات الجيش وشركات الإتصالات، وهيمنة البنك المركزي بعد إعادة هيكلته على كل عمليات النقد والصادر والوارد، وإعادة تنظيم النظام المصرفي ووضعه تحت إشراف البنك المركزي والتحكم في قيمة العملة الوطنية، بما يتناسب مع الوضع الإقتصادي الحقيقي والمشروع الإقتصادي الوطني التنموي الثوري.

- يجب أيضاً العمل مع القطاع الخاص الوطني ضمن خطة إقتصادية تكاملية وإخضاعه لها في اقتصاد مختلط يلعب فيه القطاع العام دور الموجّه الأساسي عن طريق لوائح وقوانين لتحديد علاقته مع الدولة عبر خطط مُلزّمة.
- يجب أيضاً العمل مع القطاع غير الرسمي بحيث يتم تنظيمه في شكل جمعيات أو شركات مساهمة عامة وتأسيسه قانونياً، عن طريق لوائح وقوانين لتحديد علاقته مع الدولة والمحليات لضمان حقوقه خصوصاً عمالة النساء وتجريم عمالة الأطفال.

خامساً: العدالة الإجتماعية:

إن مسألة العدالة الإجتماعية مسألة أساسية تتداخل مع القضايا الأخرى التي نوقشت في هذا الميثاق بوصفها واحدة من ركائز المشروع الوطني التنموي الثوري. ومن الأهمية بمكان توضيح أن العدالة الإجتماعية تتجاوز العدالة الإنتقالية وتشمل التوزيع المتساوي للموارد والسلطة بين جميع المكونات الإجتماعية المختلفة. حيث ظلت الموارد والسلطة منذ الإستقلال متمركزة في أيدي عدد قليل من النخب والجماعات. وهكذا، فإن قضية العدالة الإجتماعية تستلزم العمل على تفكيك البنية الرأسمالية العنصرية المتأصلة في الدولة القومية الحديثة التي تتميز بالإستيلاء على الموارد وعائداتها. إذا لم يتم تحديد ذلك كهدف بشكل واضح، فإننا نخاطر بأن تصبح العدالة الإجتماعية قضية فردية وليست مجتمعية. إن التركيز على العدالة الجنائية فقط يقود إلى معاقبة بعض الأفراد على الفظائع المجتمعية ويسمح باستمرار أنظمة الهيمنة والقهر المسببة للعنف والفظائع.

- اتّسمت الدولة السودانية بإنعدام العدالة بما في ذلك الإفتقار إلى العدالة الجنائية التي تسببت في إفلات الأفراد من العقاب على الجرائم التي إرتكبوها. يجب أن نتأكد من عدم حدوث ذلك مستقبلاً ولضمان ذلك، يجب على مفوضية العدالة الإنتقالية إخضاع أعضاء انقلاب 1989م السابقين للمحاكمة أمام محكمة قانونية. كما يجب أن تشمل المحاسبة الأفراد الذين نظموا وشاركوا في جرائم الحرب والإبادة الجماعية العرقية في دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وجنوب السودان وشرق السودان، وأن يخضع جميع الأفراد الذين شاركوا في جرائم أثناء الثورة وبعدها للمحاكمة داخل السودان من قبل السودانيين وفقاً للدستور الإنتقالي، الذي يجب أن يتضمن العملية القانونية التي بموجبها تتم محاكمة هؤلاء الأفراد بإنشاء محاكم فورية خاصة كما ورد في القرارات الثورية.

ج/ الرؤية السياسية والمفاهيمية لقضايا الفترة الانتقالية:

1- السياق العام

نفهم ثورة ديسمبر العظيمة 2018م بوصفها ثورة ضد الشموليّة العسكرية والمدنيّة وضد الإنتقالات العسكرية وضد علاقات الخضوع الإستعمارية، وهي تراكم نضالات الشعب السوداني منذ تكون

الدولة السودانية الحديثة. إن أفق ثورة ديسمبر السياسي هو تحويل طبيعة السلطة نفسها من سلطة مركزية نخبوية إلى سلطة شعبية ديمقراطية مدنية تنموية، وذلك يفسر تكاثر عدد أعداء الثورة لكونها تهدد مصالح أطراف عديدة. كانت التجربة الشمولية الطويلة للشعب السوداني مصدراً للمعاناة ولكن أيضاً مصدراً لتراكم الوعي السياسي المرتفع والمتجدد، حيث نجحت ثورة ديسمبر في إعادة تعريف شكل الدولة وطبيعة السلطة ومعنى الشرعية بوصفها صادرة عن الشعب والإرادة الشعبية وليس عن قوة السلاح والتبعية. كما نجحت الثورة في إعادة تعريف شرعية المجتمع المدني والتي كانت قبل ثورة ديسمبر قائمة على إحتكار النخبة السياسية والاجتماعية لإمتهادات التمثيل السياسي على خلفية تفوقها الإقتصادي والاجتماعي ودرجة وصولها للتمويل الخارجي والعلاقات مع المنظمات الدولية. بعد الثورة إستعادت القواعد إمتياز تمثيل نفسها بنفسها وأصبح من غير المقبول أن تقوم كيانات بلا قواعد حقيقية بتمثيل السودانيين/ت في العملية السياسية وإتخاذ القرار.

اللحظة السياسية الراهنة:

بعد ثلاثين عاماً من الشمولية العسكرية، نجحت الثورة في الإطاحة برأس النظام عبر المقاومة الشعبية السلمية في أبريل 2019م، لكن تم تعطيل مسيرتها للوصول إلى غاياتها، وذلك بالخضوع لمنطق شرعية السلاح وإشترط وجود اللجنة الأمنية في السلطة. كما أن القواعد الشعبية لم تكن على الدرجة المطلوبة من التنظيم والرؤية السياسية لتخطي النخبة السياسية التقليدية، التي ظلت مهيمنة على السلطة منذ الإستقلال، وتواطأت ضد الثورة عبر القبول بصيغة الشراكة مع اللجنة الأمنية. انتهت الشراكة بالإنتقال العسكري في 25 أكتوبر 2021م، كما اتسمت فترة الشراكة بالإنتفلات الأمني والتدهور المعيشي والإقتصادي. أثناء تجربة الشراكة أدركت المقاومة الشعبية أنها صُممت لإجهاض الثورة كلياً وبدأت المقاومة الشعبية عملية تصحيح داخلي واسعة، بالتفكير في التنظيم والرؤية السياسية والعمل على بنائهما. في الوقت الراهن، السودان دولة بلا حكومة وإقتصاد متدهور بمعدلات غير مسبوقة، مع تزايد العنف والإقتتال الأهلي واستمرار نهب الموارد وتقويض السيادة عبر التدخلات المخابراتية للأطراف المختلفة. هذا الوضع غير قابل للإستمرار، ولذلك إنتقلت لجان المقاومة من خانة المراقب السياسي إلى خانة اللاعب السياسي الأول والأهم. ونتبني نحن في الميثاق الثوري لسلطة الشعب الحوار والتوافق حول رؤية سياسية موحدة وهيكل ديمقراطي لإنتزاع السلطة من لجنة الإنتقال الأمنية والنخب السياسية. يمثل الإعلان السياسي الموحد إجابة على سؤال (البديل منو..؟!) بتقديمه رؤية سياسية حول قضايا الإنتقال وتقديمه هيكلًا لقيادة السلطة في الفترة الإنتقالية.

في سياق التصحيح الداخلي للعملية الثورية، توصلت المقاومة الشعبية إلى خيار أنها لن تضيي شرعية للإنتقال العسكري بالشراكة، ورفعت شعار "قدرنا أننا الجيل الذي سيدفع تكلفة نهاية الإنتقالات العسكرية ولن نُؤجل هذه المعركة"؛ لأنها أدركت أن تأجيل المواجهة مع الإنتقاليين العسكريين والمدنيين يرفع تكلفة الوصول إلى التحول الديمقراطي. لذلك أخذت المقاومة الشعبية موقف اللاءات الثلاث: لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية، وهو موقف مبني على التجربة المباشرة وليس الافتراض، حيث وفرت تجربة شراكة الوثيقة الدستورية المجال لإختبار عقلانية وصواب منطق الشراكة مع اللجنة الأمنية، واتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الشراكة بمنطق الثورة هو خيار صِغري؛ لأنه أعادنا إلى نقطة البداية بفرض واقع الإنتقال العسكري الذي خرجنا ضده في أول الأمر.

على مستوى أفريقيا يعتبر السودان من أكثر الدول التي شهدت انقلابات عسكرية (17 انقلاب ومحاولة انقلابية) وفترات طويلة من الشمولية العسكرية والحرب الأهلية ونهب الموارد. هذه الظاهرة السياسية والاجتماعية لديها جذور بعيدة ذات صلة بتكوين الدولة السودانية الحديثة. إن فهم الأزمة السياسية السودانية يتطلب إعادة قراءة المعطيات التاريخية والتجارب، لتفادي إعادة تكرار الأخطاء.

2- اصل عنف الدولة السودانية القومية الحديثة

إن الدولة القومية الحديثة السودانية هي بناء إستعماري ذو طبيعة عنفية قائمة على سياسات الإخضاع والإنصهار والعنصرية. في الواقع الإستعماري تزداد شراسة الدولة القومية الحديثة لكونها مجلوبة بقوة السلاح لإدخال مجتمعات تم إستعمارها لإستغلال مواردها، وإدخالها عنوة في النظام الرأسمالي العالمي. ترسم الإمبراطورية الإستعمارية الحدود للدول المستعمرة وتقسيم المجموعات المتعايشة تاريخياً وفق تحالفات وأنظمة معيشية وثقافات لها استمرارية تاريخية ومسوغات وجود عضوية، لكن القوة الإستعمارية لا تعترف بالمنطق الداخلي للتاريخ المحلي، ولا تحترم الإستمرارية التاريخية، فتعيد هندسة السكان المحليين وتقسّم المجموعات الممتدة عبر الأقاليم المناخية. انقسمت مجموعات قبلية كبيرة بين الدول في أفريقيا بسبب الترسيم الأجنبي للحدود، وزادت معدلات العنف بين المكونات المحلية بسبب سياسات إعادة هندسة السكان والموارد، خصوصاً الأرض، فاشتعلت الحروب الأهلية في تشاد، أفريقيا الوسطى، الكونغو، جيبوتي، الصومال، أرتريا وإثيوبيا، الكاميرون ورواندا وغيرهم من الدول المستعمرة. بفضل تاريخ الإقتتال الأهلي الطويل تحوّل العنف نفسه إلى مورد اقتصادي، بحيث أصبح أحد سبل كسب العيش بالنسبة للمجموعات المختلفة. واستفادت النخب

الإستعمارية التقليدية والحديثة من بذور الشقاق وإستثمروا فيها لإشعال النزاعات بهدف السيطرة على الموارد الطبيعية، خصوصاً الذهب والمعادن النادرة والبتروول والصمغ العربي والمواشي، كما أتاح لهم النزاع موارد إضافية من تجارة الأسلحة وسيارات الدفع الرباعي ونهب المحاصيل والمواشي من الفقراء. دخل لوردات الحرب في الاقتصاد العالمي عبر بوابة العنف والإرتزاق، حيث تحولت الجيوش إلى شركات خاصة لإدارة الدم لصالح رؤوس أموال كبرى، أبرزها الإتحاد الأوروبي عبر عملية الخرطوم، ومحور التحالف الخليجي في حرب اليمن، وكذلك النزاع في ليبيا. إن استمرار النزاعات في السودان مرتبط بشكل مباشر بعمليات الإستثمار في مواطن الضعف المجتمعية الناتجة بدورها عن عمليات استعمارية قديمة، كرسد للعنف حول إمتلاك الأراضي في الريف، وربطت بين الهوية القبلية ووسائل كسب العيش بما فيها العنف.

على الرّغم من مساهمة الرّيف الكبيرة في الإنتاج وتغذيته البلاد بالمحاصيل الإستراتيجية والمواشي، إلا أن وضع الريف السوداني المتأخر تنموياً ظلّ هو السّمة المشتركة بين جميع الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال. فقد كان الرّيف وما يزال هو مسرح العنف الواسع والإبادة الجماعية والاقْتتال الأهلي والمجاعات. إن وضع الرّيف هو نتيجة لإستمرار السياسات الإستعمارية المذكورة آنفاً، التي قسّمت السودان قانونياً وإدارياً إلى نصفين، الحضر المحكوم بالقانون وسياسات حكم نظامي تساهم فيه الدولة في شكل بعض الخدمات والمشاريع الإقتصادية والأجهزة القضائية مثل الشرطة والمحكمة. وقسم آخر مُدار بالقوانين العرفية والإدارة الأهلية وتغيب عنه الخدمات الأساسية مثل المدارس والمشافي، كما يغيب عنه ظل القانون والأجهزة التي توفر الأمن للمواطنين. هذا الإنقسام القانوني والإداري والأمني رسخ لتدهور الريف وحرمانه من أبسط الحقوق، كما وضعه في مسيرة تطور إجتماعي وإقتصادي مختلفة عن مناطق الحضر، حيث كان وما زال أمن المواطن الغذائي والمادي هو مسؤولية المواطن نفسه وليس الدولة، وفي ظل التدهور البيئي وتمدد التصحر وشح الأمطار أصبح التنّازع على الموارد الشحيحة هو الواقع اليومي، فإنفجرت النزاعات وانتشرت الأسلحة وتم تسييس الإدارة الأهلية والنزاعات الصغيرة بشكل أدخل الرّيف في دائرة عنف شرسة، تحول فيها العنف نفسه إلى الوسيلة الأساسية لكسب العيش عبر سياسات عسكرة القوى العاملة في الرّيف وعسكرة الإنتاج. دفعت النساء في الرّيف أثمان مضاعفة لهذه الأوضاع الإقتصادية والأمنية والإجتماعية المتدهورة وما زلن يدفعن. والآن يخيم شبح مجاعة جديدة في غرب السودان وشرقه، وقد أثبتت التجربة أن النزاعات المسلحة تتّسع عقب حدوث كل مجاعة.

إن استمرار هذا الوضع يهدد استقرار السودان ويزيد من فرص انهيار الدولة، ولذلك يتوجب علينا كقوى ثورية تفكيك العلاقات الإستعمارية التي وضعها المستعمر بين الزّيف والحضر، بضمان حضور الدولة في الزّيف في شكل سياسات تموّية تفضيلية وخدمات تعليم وصحة وأمن مجتمعي، تضع الزّيف في مكانه الصحيح بوصفه قائد النهضة الإقتصادية ومحل الموارد والقوى العاملة. الوصول إلى السلام لن يتم إلا عبر بوابة مشروع وطني تنموي ثوري جامع يُعيد صياغة أسس التعاقد الإجتماعي، بين مكونات الشعوب السودانية، ويقدم مصلحتها على مصالح اقتصاد العنف الإستعماري ومؤسسات الإستعمار في الدولة السودانية، مثل مؤسسة الجيش والإدارة الأهلية والنخب السياسية التقليدية والحديثة، التي ورثت امتيازات المستعمر وعنفه. أدناه نناقش كيفية نشأة هذه المؤسسات ورؤيتنا السياسية حولها.

3- الجيش السوداني

من ضمن المؤسسات التي أنشأت في فترتي الحكم الاستعماري هي الجيش السوداني، الذي كان يسمى سابقاً قوة دفاع السودان، لخدمة مصالح الحكم الاستعماري. إن الجيش السوداني بإعتباره أحد أوجه أزمة الدولة السودانية يحتاج إلى إعادة هيكلة. هذه المؤسسة لم تخضع لإعادة هيكلة وطنية منذ استقلال السودان، بل استمرت هياكلها وعقيدتها الاستعمارية في توجيه العنف ضد السودانيين بدلاً عن القيام بالمهام المتعارف عليها من حماية الدستور والسيادة والحدود؛ إذ قام الحكم الاستعماري بتجنيد الجنود في الجيش على أسس عنصرية ومعتقدات دينية لمواصلة تنفيذ إستراتيجية فرق تسد. وهكذا، تم إنشاء الجيش السوداني وتطور ليبقى منقسماً عرقياً ومناطقياً.

كان العامل الحاسم للحكام الاستعماريين هو بسط السلطة ودعم "السلام" الاستعماري من أجل ضمان استغلال الموارد من مختلف الأراضي في السودان. كان لهذه السياسات تداعيات خطيرة في فترة ما بعد الاستقلال وشكلت قوة الجيش وولاهه للأنظمة الاستعمارية الحالية. ارتبطت المنظمات العسكرية ارتباطاً وثيقاً بالعملية السياسية من خلال دورها في الحفاظ على الأمن الداخلي ومن خلال نمط تجنيد الضباط (من طبقات معينة ومجموعات دينية إثنية معينة). وهكذا ظل الجيش أحد أكثر الجماعات طاعة للنظام الاستعماري الذي كان قائماً في السودان. ومن ثم، فليس من قبيل الصدفة أن الجيش في السودان منذ الانقلاب العسكري الأول في نوفمبر 1958م، قد انتزع الموارد والسلطة وسيطر عليها من أجل القوى الاستعمارية والنخب المحلية. كانت هذه السيطرة على الموارد والسلطة السبب الأساس لتطوير الجيش السوداني كمؤسسة تتمتع بسلطة سياسية واقتصادية واسعة وشاملة.

بالنظر إلى الممارسات السابقة للجيش السوداني وتفاقم فسادته الحالي (انقلاب 1989م) الذي ظهر في احتكار منظومة الصناعات الدفاعية وظيف واسع من العمليات التجارية الإستراتيجية وتورطه في تهريب الذهب، نرى بوضوح، أن الجيش السوداني هو مؤسسة مصممة لتكون أداة للحكم الاستعماري في الماضي والحاضر حيث يتحكم ويعيد إنتاج وسائل العنف والسيطرة على شعب السودان واستغلال موارد الدولة، وليس كسلطة مؤسسية مصممة لحماية الشعب وموارد البلاد. إن التغيير الجذري الثوري ضروري لإعادة هيكلة وطنية كاملة لهياكل وعقيدة الجيش لأن عمليات الإصلاح الشكلية غير كافية، بل ومضرة.

استناداً على كيفية نشأة مؤسسة الجيش السوداني فإن شعار لا شراكة يجسد فهماً عميقاً لمشكلة الجيش، لأن تأجيل المواجهة مع المجلس العسكري يعمق ويطول أمد مشكلة العنف الدولة، إذ أثبتت التجربة أن الشراكة مع الجيش في الوثيقة الدستورية 2019م أتاحت المجال لتحول مليشيا الدعم السريع إلى مؤسسة اقتصادية اجتماعية متطورة فنياً وعسكرياً ولوجستياً، كما أتاحت تغول الجيش على الموارد الاقتصادية. لقد قادت الشراكة إلى إكساب الثورة لأعداء مسلحين جدد بدخول بعض الحركات المسلحة في تحالف الثورة المضادة. كما مهدت الطريق لإيقاظ آلة العنف الأمنية عبر منح الحصانة لجهاز الأمن وإطلاق يده في قمع الثوار، وكذلك تم استيعاب كوادر هيئة العمليات والدفاع الشعبي وكتائب الظل في منظومة الدعم السريع أو التعاون معهم ضمن منظوماتهم القديمة. كما أثبتت التجربة فشل إتفاقات السلام الفوقية حيث لم تتوقف النزاعات، بل اتسعت خريطة العنف ودخلت مناطق جديدة في دائرة النزاعات المسلحة والتوتر الأمني والتسليح مثل مدينة بورتسودان وكسلا ومناطق غرب دارفور وغرب وجنوب وشمال كردفان في مناطق حزام التعدين الشيء الذي يظهر بوضوح ارتباط العنف بصراع الموارد.

4- نظام الإدارة الأهلية

هو من مخلفات النظام الاستعماري للسيطرة اللامركزية، يتم فيه فصل السكان المحليين على أسس عرقية، وحكمهم بشكل غير مباشر من قبل الزعماء المحليين وفق نظام قانوني وإداري مختلف مقارنة بالمناطق الحضرية، خصوصاً في علاقات الأرض والإنتاج. لمحاصرة طموحات الطبقة المتعلمة التحررية التي انعكست في ثورة اللواء الأبيض 1924م قررت الإدارة الاستعمارية بناء تحالفات جديدة في الزيف في سياق تغيير نظام الحكم إلى حكم غير مباشر عن طريق نظام الإدارة الأهلية. مكنت مؤسسة الإدارة الأهلية الزعماء من السيطرة على السكان المحليين في مناطقهم بأقل

تكلفة وأقامت ارتباطاً صارماً بين الهوية الإثنية للفرد والوصول إلى الموارد الأساسية. أوت الإدارة الأهلية المفروضة على السكان الأصليين على خاصيتين رئيسيتين: أولاً: انعكست البنية الأبوية للمستعمر في دور الزعماء الذين تم اختيارهم في بعض الأحيان من قادة القبائل الموجودين من خلال آليات المكونات العشائرية والإثنية والعنف. في حالة عدم وجود قيادات تقليدية في المجتمعات المحلية تمت صناعة قيادات أهلية موالية للاستعمار لخدمة مصالحه في استغلال الموارد السودانية.

ثانياً: كان الفصل بين السكان المحليين على أسس عرقية استراتيجية مقصودة أنشأها الحكم الاستعماري وتم تنظيمها عبر الإدارة الأهلية. خدم نظام الإدارة الأهلية الحكم الاستعماري في توزيع الحقوق والثروة والامتيازات لصالح الإدارة الاستعمارية، كما راکمت طبقة زعماء الإدارة الأهلية الامتيازات بسبب تحكمهم في الموارد، على أساس التقسيمات العرقية، والانقسام على خط ثنائية الريف والحضر داخل الدولة القومية. أدى هذا الانقسام إلى إضعاف قدرة السودانيين على بناء الوحدة ومقاومة الحكم الاستعماري معاً. كما أضعف مقاومتهم وقدرتهم على التنظيم في مواجهة الأنظمة الشمولية اللاحقة للاستعمار.

رؤيتنا حول نظام الإدارة الأهلية قائمة على امتلاك الريف لقراره وموارده. بشكل عام غاب الريف وتكويناته الاجتماعية ومؤسساته السياسية والاقتصادية من خطاب المقاومة الحضري فلم تحضر مصالح وتحديات الريف في الخطاب العام للثورة إلا لماماً وبشكل سطحي. إن دخول المكونات الاجتماعية الريفية في الحراك الثوري هو مسألة حيوية لاستمرار ونجاح الثورة، ولا يمكن أن يتقدم الحضر تاركاً الريف في الخلفية. هذه المشكلة لا يمكن حلها بالوكالة إذ يلزم أن يدخل الريف نفسه في خطاب ثورة ديسمبر عبر امتلاكه لها والحضور الفاعل في تكوين وجهتها وخطابها؛ لأنها ثورة جميع السودانيين/ت بجميع مكوناتهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية. نشهد بداية انخراط مكونات طبقية مختلفة في الريف في الحراك والفعل الثوري ومن الضروري دعم تمدد هذا الانخراط في سياق الحكومة الانتقالية، من الضروري معالجة سؤال ما هو موقع الإدارة الأهلية من عملية التحول الديمقراطي التي تسعى قوى المقاومة إلى ترسيخها؟ إن تدافع المؤسسات الثورية الحديثة مثل لجان المقاومة مع مؤسسات تقليدية مثل الإدارة الأهلية هو تدافع طبيعي في سياق صراع السلطة والمصلحة والتمثيل السياسي. أظهرت التجربة العريضة أن نظام الإدارة الأهلية ليس نظاماً أيديولوجياً، لكنها تتحالف مع جميع الأنظمة الحاكمة وهذا جزء من تكوينها. تتحالف الأنظمة مع نخب الإدارة الأهلية الذين يتحدثون باسمها، ويمثلون مجموعات سكانية كبيرة لضمان مكاسب

سياسية معينة، تحكم هذه العلاقة بين السلطة ونخب الإدارة الأهلية علاقات الفساد السياسي الذي يقدم الخدمات الأساسية للمجتمعات مثل حفر الآبار أو تشييد طريق أو بناء مدرسة بوصفها رشاوى لشراء الولاء السياسي وليس كحق أصيل للمواطنين. تصورنا حول مؤسسة الإدارة الأهلية يمكن تلخيصه في:

1. سيكون دور السلطة الانتقالية هو عقد التفاهات مع المكونات الاجتماعية المختلفة في الريف، من زاوية مصلحة الريف في التحول الديمقراطي وامتلاكه قراره السياسي والاقتصادي وحصوله على حصته العادلة في الموارد التي ينتجها.
 2. تعزيز وتوطين أنظمة وثقافة الحكم المحلي، تعزز الصلة المباشرة بين المواطنين وأجهزة الدولة، بحيث يحدث اختراق تدريجي في مشكلة التمثيل السياسي لمكونات الريف. إن استمرار هيمنة الإدارة الأهلية قائم على غياب الدولة ولذلك تكمن أهمية المجالس المحلية في بناء علاقة جديدة بين المواطن والدولة تتجاوز المؤسسات التقليدية مثل القبيلة والإدارة الأهلية.
- إن التحول الديمقراطي هو الطريق الوحيد للإستقرار والسلام والتطور الاجتماعي والاقتصادي، إذ أثبتت الدولة الشمولية أنها لا تقدم للريف خيارات خلاف المجاعات والعنف والموت البطيء.

5- النخب السياسية التقليدية والحديثة

كانت الهيمنة من خلال سياسة فرق تسد الاستعمارية واضحة أيضاً في تسييس الدين بسبب الخوف من الطرق الدينية الصوفية وإمكانية عودة المهديّة. نتيجة لهذا الخوف قام الحكم الاستعماري البريطاني بتمكين ورعاية الأنظمة الدينية المتنافسة، مما أدى إلى تفاقم العداوات، لا سيما بين الأنصار والختمية. أصبحت هذه الولاءات الطائفية أساس الدعم السياسي للأحزاب السياسية الرئيسية. علاوة على ذلك، استسلمت الحركة القومية السودانية المتمثلة في مؤتمر الخريجين للتأثيرات السياسية والطائفية الحزبية، وأخفقت في إنشاء حواضن اجتماعية تتجاوز الإنتماءات العرقية والدينية، لذا رغبت في الإستفادة من الحواضن الإجتماعية للحزبين الكبيرين. وهكذا تم تعزيز سياسة "المركز" من خلال العلاقات الإجتماعية التي نشأت في الفترة الاستعمارية.

النخب القومية في السودان التي استولت على السلطة من الإداريين الاستعماريين البريطانيين فعلت ذلك دون إحداث تحولات جذرية في البنى التحتية الاقتصادية الاستعمارية. لم تكن هناك رغبة في تنفيذ تغييرات جذرية فحسب، بل نفذت الأحزاب السياسية التقليدية سياسات استعمارية لزيادة قوتها وعملت مع الجيش للإستحواذ على السلطة وزيادة نفوذها. كمثل على ذلك عسكرة بعض الجماعات

الإثنية في دارفور ضد جماعات أخرى وتعاون بعض النخب السياسية مع الجيش، لأنه كان من مصلحة النخب القومية الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، لأنه كان مصدر مكانتهم وربحهم. على هذا النحو، على الرغم من نقل السلطة السياسية إلى النخب القومية، إلا أن أشكال الإنتاج والاستيلاء على الموارد والسلطة لم تتغير. مزيد من استغلال الموارد كان ولا يزال يخضع لأشكال مختلفة من الاستعمار الجديد. على سبيل المثال، بالرغم من أن السودان هو أكبر منتج للصبغ العربي في العالم، وأن حزام الصمغ العربي محصور في غرب أفريقيا، إلا أن فرنسا هي أكبر مصدر لهذا المنتج.

يتضمن الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي الاستعماري تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ السبعينيات، مما أدى إلى اعتماد كبير على القروض الخارجية. الشيء الذي فاقم من عدم المساواة الطبقية والعرقية الموجودة في السودان، مما قاد إلى الصراعات والحروب والفقر. إن فهم هذه العلاقة الوثيقة بين الأحزاب النخبوية والجيش من ناحية والأسواق الاستعمارية من ناحية أخرى، يسهل فهم سبب استمرار الأحزاب النخبوية الحالية في شكل قوى الحرية والتغيير في الدعوة إلى الشراكة مع الجيش، واستمرار التبعية للقروض الخارجية.

6- سيادة الوطنية

إن استقرار السودان هو في مصلحة الشعوب والسلام العالمي، لكن تكمن مشكلة المجتمع الدولي والإقليمي في تعريف استقرار السودان بوصفه مشروط بوجود نظام شمولي عسكري باطش وخاضع للأجندة الدولية على حساب مصلحة الشعب السوداني. لقد برهنت فترة حكم النظام البائد الطويلة التي امتدت لثلاثين عاماً وكذلك فترة حكم اللجنة الأمنية للنظام البائد الأمنية لمدة ثلاث سنوات أن النظام الشمولي هو المهّد الأساسي للسلام الإقليمي والدولي. فقد تدخلت الحكومتان المذكورتان في الشأن الداخلي للدول الجارة، ورعت خلايا الإرهاب العالمي، وحاولت اغتيال رأس دولة جارة، ومارست الإتجار بالبشر وانتهكت حقوق اللاجئين وانتهكت جميع مواثيق وإعلانات السلم العالمي في جرائم كبيرة بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. كل ذلك دليل على أن الرّبط بين الأنظمة الشمولية والاستقرار هو قرار غير حكيم وقاصر.

وفي سياق العلاقات الخارجية نؤكد على احترام سيادة جميع الشعوب، وعلى رعاية المصالح المشتركة، ورعاية الأعراف والمواثيق الدولية الساعية لإحلال السلم العالمي، كما نؤكد على أن حفظ سيادة السودان ومصلحة شعبه وإقامة علاقات تعاون متوازنة هي أساس التعامل مع جميع الأطراف

الخارجية. وبالتالي لا يجوز التهاون مع استغلال الموارد وملكية الموارد السودانية. يجب أن يتخذ الشعب السوداني قراراً بشأن إدارة موارده الخاصة بطريقة تعزز العدالة الإجتماعية والسياسية والبيئية. يجب العمل على تعزيز علاقاتنا مع الدول الأفريقية والدول الأخرى في جنوب العالم، تلك العلاقات التي تم تجاهلها، من أجل تسهيل التجارة والتعاون وكذلك التأكيد على التضامن الشعبي. لذلك نعتبر نحن في الميثاق الثوري لسلطة الشعب بإقامة المؤتمر الدستوري أن استعادة السيادة الوطنية بشكل كامل هو أول خطوة في طريق التحول الديمقراطي والتنمية العادلة، وأن استعادة السيادة هي معركتنا الأساسية ضد الديكتاتورية؛ لأن ثورة ديسمبر هي ليست ثورة ضد النظام البائد واللجنة الأمنية فقط، بل هي ثورة تحرر وطني تعيد للسودانيين/ات قرارهم وإستقلالهم السياسي والإقتصادي.



المرتکز الثاني سلطة الشعب

تتكون هذه السلطة من ممثلي الشعب السوداني وفق السكن الجغرافي والنقابات الفئوية المختارين وفق الديمقراطية الجماهيرية كآآتي:

1- المجالس التشريعية المحلية

1. ممثلو السكن:

يجتمع سكان الحي/القرية في جمعية عمومية يختار من خلالها مندوب/ة يمثل الحي/القرية في الجمعية العمومية، التي تختار أربعة مناديب من الوحدة الإدارية في المجلس التشريعي المحلي؛ وواحدة للمجلس الولائي.

2. ممثلو النقابات الفئوية:

يختار أعضاء النقابات الفئوية المختلفة بالمحلية المنتخبة من جمعيات عمومية ديمقراطية وينتخبون من بينهم عضوين يمثلون النقابات بالمجلس التشريعي المحلي، وعضوة واحدة بالمجلس الولائي يمثلون النقابات بالولاية نصفهم على الأقل من النساء وفق الآليات التي يختارونها.

• يجتمع كل ممثلي السكن والنقابات المحلية مسنودين بمواكب تقودهم إلى مباني المجلس التشريعي المحلي ويشكلون هياكل المجلس التشريعي المحلي (الرئيس - المقرر) ويقوم المجلس التشريعي المحلي بتعيين المدير التنفيذي للمحلية وفق قانون الخدمة المدنية والشروط الواردة في هذا الميثاق.

2- المجالس التشريعية الولائية

يجتمع ممثلو المحافظات في كل ولاية مسنودين بمواكب ثورية تقودهم إلى المجلس التشريعي الولائي ويشكلون هياكل المجلس (ويقوم ممثلو كل محلية بتسمية ممثل/ة منهم للمجلس التشريعي القومي، ويختار مناديب النقابات بالمجلس التشريعي بالولاية عضوين منهم، أحدهما علي الأقل امرأة للمجلس التشريعي القومي) ثم يعين المجلس التشريعي الولائي والياً للولاية بأغلبية ثلثي أعضائه ويقوم الوالي باختيار حكومة الولاية التي يجيزها المجلس.

3- المجلس التشريعي القومي

يجتمع ممثلو الولايات المختلفة مسنودين بمليونية تقودهم إلى البرلمان القومي وتقوم بحماية انعقادهم ويشكلون هياكل المجلس (الرئيس - المقرر) ويُعين المجلس رئيساً لمجلس الوزراء بأغلبية الثلثين على أن يُعين رئيس الوزراء حكومته بعد إجازتها من المجلس التشريعي.

* ملحوظة:

1. يُضمن مقعد واحد لذوي الإعاقة في كل مستوى من مستويات المجالس التشريعية يتم انتخابه من خلال إتحاداتهم الديمقراطية في كل مستوى.
2. تُنتخب معسكرات النازحين/ت والقوى المؤمنة بالتغيير الجذري في كل ولاية من ولايات دارفور الخمسة (4) ممثلين/ت في المجلس التشريعي الولائي، ومندوب/ة في المجلس التشريعي القومي. وتنتخب معسكرات النازحين بجنوب كردفان ممثل/ة واحدة في المجلس التشريعي القومي، و(4) ممثلين/ت في المجلس الولائي.
3. يُخصص مقعد في البرلمان لمندوب عن اللاجئين واللاجئات السودانيين/ت بمعسكرات اللاجئين.
4. يُحفظ لمواطني جنوب كردفان في مناطق سيطرة الحركة الشعبية الحلو عدد (4) ممثل/ة في المجلس التشريعي القومي بما يعادل عدد المحليات فيها.

* المهام الأساسية للمجلس التشريعي:

1. تشكيل حكومة كفاءات ثورية مستقلة تحقق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة وفق ما ورد في الميثاق الثوري لسلطة الشعب.
2. التشريع لتحسين الوضع الاقتصادي لجماهير الشعب السوداني بما يضمن العدالة الاجتماعية ووضع اقتصاد سوداني معتمد على الذات ومستقل عن التبعية وهدر الموارد (وفق ما سيتم تفصيله في البرنامج الاقتصادي المرفق).
3. التشريع لتأسيس السلام الشامل لكل الشعب السوداني.
4. التشريع لتأسيس نظام عدلي مستقل (ويعين المجلس التشريعي مجلس القضاء العالي ومجلس النيابة العامة ومجلس المراجع العام بعضوية (7) أشخاص لكل مجلس وتنتخب هذه المجالس رؤسائها على أن تقوم هذه المجالس بإختيار واعتماد رئيس/ة القضاء والنائب/ة العام/ة المراجع/ة العام/ة).
5. يُشرع المجلس التشريعي القومي قوانين تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م.
6. تُشرع قوانين تتبنى علاقات خارجية متوازنة تحافظ على السيادة الوطنية والمصلحة العليا.
7. إجازة قوانين المفوضيات وتوصيات مؤتمراتها.

* قواعد تنظيمية:

1. يحق لكل لجان السكن والنقابات الفئوية في المحليات (ومعسكرات النازحين) والولايات تغيير مناديبهم متى ما رأَت ذلك بعد توليه المقعد في حال قررت ذلك أو ثبت إرتباطه بالنظام البائد أو لضعف الأداء.

2. لا توجد أي مخصصات للمجالس المحلية بإستثناء منصرفات الترحيل الجماعي والاجتماعات.
3. مخصصات المجالس الولائية تشمل راتب يعادل الحد الأدنى للأجور إضافة إلى الترحيل الجماعي ومنصرفات الاجتماعات.
4. مخصصات المجلس القومي تشمل توفير سكن وإعاشة أساسية إضافة إلى مخصصات المجالس الولائية.

*** الجدول الثوري لإكمال هياكل السلطة وبداية عملها:**

- 1- فترة تكوين المجالس التشريعية (المحلي- الولائي - القومي) 30 يوماً من تاريخ التوقيع علي الميثاق الثوري لسلطة الشعب.
 - 2- (31-45) يوماً هي فترة إختيار رئيس/ة الوزراء من قبل المجلس التشريعي القومي مع وضع اللائحة الداخلية لتنظيم عمله/ا، وإختيار الولاية من قبل المجالس الولائية مع وضع اللائحة الداخلية لتنظيم عملهم.
 - 3- (46-60) يوماً هي فترة تكوين مجالس المفوضيات وإختيار رؤساء المفوضيات وفي ذات الفترة يختار رئيس/ة الوزراء طاقمه/ا الوزاري وفق شروط ومعايير الكفاءة والثورية الواردة في هذا الميثاق، كذلك يختار الولاية طاقمهم الوزاري الإداري حسب مقتضى الحال.
 - 4- (61-75) يوماً هي فترة تكوين مجلس القضاء العالي ومجلس النيابة العامة ومجلس المراجعة العامة.
 - 5- (75-90) يوماً هي فترة تقديم الوزراء والولاية لبرامجهم التفصيلية إعتماًداً على ما ورد في هذا الميثاق ويتم إرفاق تواريخ تنفيذ الخطط ونشرها للجماهير.
- إكمال التخطيط وبناء هياكل السلطة يجب ألا يتعدى ثلاثة أشهر كما هو موضح أعلاه، على ان يبدأ ضخ الخط الثوري في جهاز الدولة في اليوم الأول من الشهر الرابع وتلتزم القواعد الثورية بحراسة الثورة طيلة الفترة الإنتقالية.
 - تكون الفترة الإنتقالية الأربعة سنوات شاملة فترة الأشهر الثلاثة لبناء هياكل السلطة.

المرتکز الثالث

ميثاق الشرف السياسي والأحكام العامة

بداية تجدر الإشارة إلى تأكيد أن الضامن الحقيقي والأساسي هو الشعب ذات نفسه عبر حراسته لممتلكاته السياسية والإقتصادية والسلطة الشعبية.

يعتبر هذا الميثاق شرط واجب التنفيذ من القوى الموقعة على هذا الميثاق الثوري، وعلي جماهير الشعب السوداني أن تقوم بالمحاكمة التي تراها مناسبة لكل من يخون هذا الميثاق الثوري، أو يتخاذل في إنفاذ ما ورد فيه من مهام أو يتواطأ مع آخرين لحرفه أو تفرغ محتواه واللعب على وتر الزمن الإنتقالي:

1. على القوى السياسية والمدنية منفردة والشخصيات العامة المستقلة التي شاركت في الحكومات السابقة منذ 1956 وحتى الآن الإعتذار عبر مؤتمر صحفي على ما ضاع من عمر الدولة السودانية مع تمليك الشعب كل المعلومات الضرورية عن هذه الفترة بما فيها الموقف من التفاوض مع اللجنة الأمنية ومن فض الإعتصامات، وذلك قبل التوقيع على هذا الميثاق.

2. أداء القسم الثوري لجميع الوزراء والولاة والتشريعيين ورؤساء المفوضيات أمام الشعب بالإلتزام بتنفيذ هذا الميثاق عند الوصول للسلطة.

3. جماهيرية التفاوض والإجتماعات في القضايا غير المضمنة في هذا الميثاق لضمان مشاركة الشعب في صنع القرار، عدا البروتوكولات الأمنية.

4. كشف أي فعل لمحاولة الإلتفاف على هذا الميثاق.

5. عدم المحاصصة والتمكين والتمكين البديل (حزبية وكيانية) في مؤسسات الدولة.

6. الإلتزام بتحقيق قضايا النازحين/ت واللاجئين/ت والمهجرين/ت إستناداً على الميثاق الثوري لسلطة الشعب.

7. يستثنى من التوقيع على هذا الميثاق كل مكونات الجبهة الإسلامية وأحزاب الحوار الوطني التي شاركت الإنقاذ حتى سقوطها وكذلك القوى التي أيدت وشاركت سلطة انقلاب 25 أكتوبر 2021م.

8. يتم التوقيع على هذا الميثاق بموجب تفويض رسمي مكتوب من قبل كل القوى السياسية والقوى المدنية والحركات المسلحة عدا لجان المقاومة.

شروط ومعايير الكفاءة والثورية للمرشحين بكل مؤسسات الدولة:

1. الكفاءة والخبرة المناسبة لأداء المهمة المحددة.
2. التاريخ الثوري وعدم التلوث بالنظام السابق أو إحدى واجهاته.
3. الإلتزام بما ورد في الميثاق الثوري لسلطة الشعب.

4. الإلتزام بنزاهة وشفافية عملية الترشيح والإختيار ونشر النتائج.
5. في حالة تساوى مرشحين او اكثر في نفس الشروط والمعايير يتم الفصل بينهم عبرة مناظرة جماهيرية.
6. تقديم شهادة ابراء زمة مالية من المحكمة المختصة.

❖ ملحوظة:

المرتکز الرابع: برنامج الفترة الإنتقالية؛ (والذي يتكون من: البرنامج الإقتصادي، البرنامج السياسي والقرارات الثورية).

بالإضافة الي المرتکز الخامس: الدستور الإنتقالي. سيتم نشرهما بشكل منفصل لاحقاً.

